Distr.
GENERAL

S/RES/1231 (1999)
11 March 1999



مجلس الأمن

القرار ١٢٣١ (١٩٩٩)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٩٨٦
المعقودة في ١١ آذار/مارس ١٩٩٩

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراريه ١١٨١ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ و ١٢٢٠ (١٩٩٩) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وإلى بيان رئيس المجلس المؤرخ ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/PRST/1)،

وإذ يعرب عن قلقه المستمر إزاء الحالة الهشة في سيراليون،

وإذ يؤكد التزام جميع الدول باحترام سيادة سيراليون واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية،

وقد نظر في التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٩ (S/1999/237) وإذ يحيط علما بالتوصيات الواردة فيه،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون حتى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩؛

٢ - يرحب باعتزام الأمين العام إعادة إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون في أقرب وقت ممكن، والقيام، تحقيقا لهذه الغاية، بزيادة العدد الحالي للمراقبين العسكريين وموظفي حقوق الإنسان، على النحو المبين في الفقرتين ٤٦ و ٥٤ من تقريره، وإعادة نشر الموظفين اللازمين لدعم الانتقال إلى فريتاون، رهنا بما يتضح من المتابعة الدقيقة للحالة الأمنية فيها؛

٣ - يدين الفظائع التي ارتكبها المتمردون ضد السكان المدنيين في سيراليون، بما في ذلك على وجه الخصوص ما ارتكب ضد النساء والأطفال، ويشجب جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي حدثت في سيراليون خلال التصعيد الأخير لأعمال العنف على النحو المشار إليه في الفقرات ٢١ إلى ٢٨ من تقرير الأمين العام، بما في ذلك تجنيد الأطفال كمقاتلين، ويحث السلطات المختصة على التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بهذه الانتهاكات، بغية تقديم مرتكبيها إلى العدالة؛

110399 110399 99-06728

٤ - يطلب إلى جميع أطراف النزاع في سيراليون أن تحترم على الوجه الكامل حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وحياد العاملين في المجال الإنساني وحيدتهم، وأن تكفل وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين بصورة كاملة ودون عوائق؛

٥ - يعرب عن قلقه البالغ إزاء استمرار ورود الأنباء التي تفيد بأنه يجري تقديم الدعم إلى المتمردين في سيراليون، عن طريق سبل منها توريد الأسلحة والمرتزقة، وخاصة من إقليم ليبريا؛

٦ - يقر باستلام الرسالة المؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩ (S/1999/213) الموجهة إلى الأمين العام من رئيس ليبريا والبيان الصادر عن حكومة ليبريا في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ (S/1999/193) بشأن الإجراءات التي تتخذها للحد من تورط المواطنين الليبريين في القتال الدائر في سيراليون، بما في ذلك التدابير المتخذة لتشجيع عودة المقاتلين الليبريين، والتوجيهات التي أصدرتها إلى أجهزة الأمن الوطني الليبرية بأن تكفل عدم نقل أسلحة عبر الحدود وعدم نقل الأسلحة والذخيرة عبر أراضي ليبريا، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل النظر، بالتنسيق مع بلدان اتحاد نهر مانو والدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في جدوى وفعالية نشر مراقبين تابعين للأمم المتحدة إلى جانب قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على طول الحدود بين ليبريا وسيراليون؛

٧ - يؤكد من جديد التزام جميع الدول بالامتثال بدقة لأحكام الحظر على بيع أو توريد الأسلحة والعتاد ذي الصلة إلى سيراليون، المفروض بموجب قراره ١١٧١ (١٩٩٨) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨؛

٨ - يعرب عن اعتزامه إبقاء المسألة المتعلقة بالدعم الخارجي المقدم إلى المتمردين في سيراليون قيد الاستعراض الوثيق، والنظر في اتخاذ خطوات إضافية للتصدي لتلك المسألة على ضوء التطورات التي تستجد على أرض الواقع؛

٩ - يعرب عن تأييده لجميع الجهود المبذولة، وخاصة التي تبذلها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والرامية إلى حل النزاع بالوسائل السلمية واستعادة السلام والاستقرار الدائمين إلى سيراليون ويشجع الأمين العام على أن يقوم، من خلال ممثله الخاص لسيراليون، بتيسير الحوار لتحقيق هذه الغاية؛ ويرحب ببيان رئيس سيراليون المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ (S/1999/138، المرفق) الذي أعرب فيه عن استعداد الحكومة لمواصلة جهودها لإجراء حوار مع المتمردين؛ ويطلب إلى جميع الأطراف المتورطة في الأمر، وخاصة المتمردين، المشاركة جديا في هذه الجهود؛

١٠ - يشيد بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل استعادة السلام والأمن والاستقرار في سيراليون، ويطلب إلى جميع الدول الأعضاء تقديم الدعم المالي والسوقي إلى فريق

المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والنظر في تقديم مساعدة ثنائية عاجلة إلى حكومة سيراليون من أجل إنشاء جيش سيراليوني جديد للدفاع عن البلد؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على علم وثيق بالحالة في سيراليون وأن يقدم إليه في هذا الصدد تقريرا إضافيا يتضمن توصيات بشأن نشر بعثة المراقبين مستقبلا وتنفيذ ولايتها بحلول ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩؛

١٢ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.
